

عروض التشغيل تصيب الشباب التونسي بخيبات الأمل

تراجع انتداب الكفاءات في الخارج بسبب كورونا يزيد من إحباط العاطلين



التشغيل من وعود الثورة التي لم تنفذ بعد

أن تونس مجبرة على إصلاحات يفرضها المانحين الدوليين حتى يكون بوسعها استقبال الولوج إلى أسواق المال العالمية. ويؤكد بالقول "لا بد أن تظهر أن لديها مالية عمومية متوازنة".
ومن جملة شروط صندوق النقد، هو ألا تتجاوز نسبة كتلة الأجور 12 في المئة لكن تجاوزنا اليوم هذه النسبة التي تقدر اليوم بـ15 في المئة حسب العوادي. ويستنتج "يعود ذلك أساسا إلى انخفاض الناتج الداخلي منذ اندلاع ثورة يناير، حيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من استرجاع نسق النمو المسجل قبل عام 2011".

إجمالي الباحثين عن عمل. وبينت أن عدم التطابق بين المؤهلات واحتياجات سوق العمل. الأمر الذي خلق فجوة نوعية بين العرض والطلب. أمام هذا الواقع يضطر الخريجون إلى قبول وظائف لا تتطابق مع مؤهلاتهم وهو ما يسمى بالبطالة المقتعة أو العمالة الناقصة كما تصفها منظمة العمل الدولية.

وأوضحت الدراسة أن هناك 2 من بين 5 من أصحاب الشهادات العلمية العليا يشغلون وظائف نقل عن مستوى تعليمهم. ولفتت إلى أنه كلما زاد مستوى التعليم زاد معدل البطالة حيث أن "الاقتصاد التونسي يتجه نحو خلق وظائف غير ماهرة".

وحسب الدراسة يعد خريجو الحقوق والإستاذية في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية هم الأكثر تضررا من نقص التشغيل.

وفيما يقر خبراء بمحدودية سوق العمل التونسية التي لا تلبى طموحات الشباب، إلا أنه في المقابل يعرف قطاع التشغيل الخاص نقصا من حيث اليد العاملة المتخصصة.

ويشير سامي العوادي الخبير الاقتصادي لـ"العرب" إلى أنه "في حين تشكو الشركات من قلة الإقبال على عروضها وعدم توفر الاختصاص المطلوب، يشكو الخريجون بدورهم من عدم انتدابهم".

وبيّن أن "القطاع الخاص الذي يمثل 80 في المئة من الاقتصاد الوطني لا يستطيع استيعاب العدد الهائل من خريجي الجامعات، وهو بحاجة إلى عمال وليس إلى إطارات". لافتا إلى أن "الصناعة التونسية قائمة على المنافسة العنيفة التي لا تحتاج مهارات كبرى".

وفي ما يخص قطاع الوظيفة العمومية، فإنه يعاني إكراهات كبيرة بسبب ضغوط صندوق النقد الدولي، حسب ما ذهب إليه العوادي.

والتي نجم عنها توقف الانتدابات في القطاع العام والروضوخ لدعوات الصندوق بضرورة تخفيض كتلة الأجور من الناتج الداخلي الإجمالي. وكان صندوق النقد الدولي قد أوصى الحكومة التونسية باتخاذ إجراءات قوية لمعالجة الوضع المالي للبلاد والموازنة العامة تتضمن زيادة الإيرادات الضريبية، وكبح زيادات الاجور في الوظائف الحكومية. وبصرف النظر عن الإجراءات الصارمة للالتحاق بالوظيفة العمومية، يرى العوادي

بسبب تداعيات جائحة كورونا وتوقف حركة الملاحة الجوية بعدة دول حيث تم تسجيل تراجع كبير في عدد عقود التشغيل المتحصل عليها عن طريق الوكالة بنسبة 53 في المئة إلى حدود نهاية شهر أغسطس الماضي ولم يقع انتداب غير 981 كفاءة تونسية فقط مقارنة بالمعدل السنوي الذي تحققه الوكالة والذي يبلغ 3000 انتداب. وبين البرني أن "الوكالة بالتعاون مع عدة سفارات عملت على الحصول على التاشيرات والترخيص لبعض المتقدمين الذين كان عددهم السنة الماضية في حدود 1140 شخصا".

وإلى حدود أغسطس الماضي تم ضمان التحاق 460 منهم باماكن عملهم في دول بالخارج ويتم حاليا التنسيق مع عدة دول لضمان التحاق نحو 400 تونسي مندوب في الخارج.

فجوة بين العرض والطلب

على غرار تداعيات التردّي الاقتصادي في سوق العمل في تونس، فإن العروض العملية الجديدة تفرض على الجامعات التونسية التجديد وإعادة النظر في الاختصاصات المطلوبة. والكثير من الاختصاصات الجامعية تبقى نظرية بالنسبة للطلبة حيث لا مكان لها في سوق العمل اليوم.

ورصدت دراسة للمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية نقلتها وسائل إعلام محلية، نقاط ضعف سوق التشغيل الحالية.

ويعد عدم تطابق المؤهلات مع الطلب ونقص الكفاءة والفجوة بين الجنسين أبرز الأسباب. ولاخلت الدراسة انخفاض معدل خلق فرص العمل بين عام 2008 و2018 مقابل ارتفاع نسبة التمدد. وبلغ معدل الوظائف التي يتم خلقها سنويا 30 ألف مواطن شغل أي ما يمثل نحو 5 في المئة من

مع سوق الشغل". ويندد الشباب بسياسة الإقصاء والتهميش وعجز الحكومات المتعاقبة منذ 2011 عن الإيفاء بوعددها وتوفير مواطن شغل تحفظ كرامتهم. كما لم تنجح الحكومات في تقديم مقاربة اقتصادية جديدة توازن بين حاجة الشباب للعمل ومتطلبات سوق العمل.

وتتصاعد وتيرة الاحتجاجات بين فترة وأخرى في البلد تنديدا بالبطالة وسوء الأوضاع الاجتماعية. وعلى الرغم من مصادقة البرلمان مؤخرا على مشروع قانون لتوظيف من تجاوزت مدة بطالتهم عشر سنوات في القطاع العام، إلا أنه إجراء يصعب تحقيقه في ظل الصعوبات الاقتصادية.

وحسب خبراء اقتصاد يعانون قطاع الوظيفة العمومية من عدد كبير من الموظفين الذي يبلغ قرابة 700 ألف إضافة إلى الحجم المهول للأجور الأمر الذي يضغط على الموازنة.

ويتبرع نجيب عكرمي المنسق الجهوي لمشروع "الانتداب حقي" بولاية قفصة لـ"العرب" إلى أن "الحكومات المتعاقبة انتهجت سياسة التهميش خاصة في الخمس سنوات، في حين وقعت انتدابات بالحسوية والرشوة".

مع ذلك، لم ترضخ فئة هامة من الشباب خاصة داخل المدن الداخلية المهمة لهذا الواقع. ويقول نجيب "نحن كشباب مثقف ومن أصحاب الشهادات العليا وخريجي الجامعات عملنا على إرساء طريقة جديدة للانتداب في القطاع العام حيث قمنا بتركيز تنسيقية الانتداب حقي من طالت بطالتهم عشر سنوات وأكثر وهي تنسيقية وطنية لها ممثلون في جميع ولايات تونس".

ويعلق "أثمرت جهودنا وتحركاتنا الاحتجاجية حين صادق البرلمان على قانون البطالة الأخير". واستدرك "تونس تعتبر دولة قانون ومؤسست ولكنها تقف عاجزة أمام تطبيق هذا القانون لأنه يهيم الشريعة الأضعف في المجتمع".

وتطلعت عروض التشغيل والانتدابات للخارج بسبب كورونا، حيث تراجعت حسب تصريحات حكومية.

وأكد المدير العام لوكالة التعاون الفني، البرني الصالحي، الثلاثاء، في تصريح لإذاعة محلية خاصة، على تأخر عمليات انتداب الكفاءات التونسية بالخارج عن طريق الوكالة

أفاق ضيقة لسوق الشغل في تونس تزيد من إحباط الشباب الذين يفقدون الأمل يوما بعد يوم في الحصول على وظيفة ضمن اختصاصاتهم الجامعية بسبب توقف الانتدابات في القطاع العام المكبل بضغوط الأزمة الاقتصادية، ما يجبرهم على العمل في وظائف تتسم بالهشاشة. وما فاقم أزمة التشغيل تداعيات الوفاء الوخيمة، حيث تسبب كورونا في تراجع انتداب الكفاءات في الخارج بنسبة تتجاوز الخمسين في المئة.

وفيما يشكو الشباب من سوق شغل ضيقة لا تلبى طموحاته، تنتقد المؤسسات الاقتصادية من جهتها عدم توفر الاختصاصات التي تحتاجها، ما يعكس عمق الفجوة بين برامج التعليم وعروض الشغل الحالية، وبالتالي يفاقم الخلل بين العرض والطلب الأزمة أكثر.

أفاق ضيقة

يجمع عدد من الشباب رصدت أرائهم لـ"العرب" على أن الحسوية وعدم مطابقة المؤهلات الجامعية مع سوق الشغل إضافة إلى السياسات الحكومية الفاشلة، أضاعت عليهم فرص الحصول على العمل وهو حقهم الطبيعي وأحد دوافع اندلاع ثورة يناير 2011.

وحسب رأي رامي الذي رفض الإقصاء عن اسمه كاملا، فإن "الوظيفة العمومية والقطاع العام تحولوا من مستقطب لخريجي الجامعات إلى جزء من الأزمة، مع الحديث في كل مرة عن وقف الانتداب في الوظيفة العمومية بسبب الضغوط الاقتصادية".

ويرى أن اختبارات القطاع العام باتت أشبه بمصدر دخل "جبايي للدولة". ويشرح بالقول "تستغل السلطة حاجة الشباب للشغل لتفرض شروطا مجحفة للمشاركة في الاختبار تتمثل في وثائق ورسوم مكلفة تعود بالنفع على خزينة الدولة من حيث الجباية فقط، زد على ذلك مظاهر الفساد الأخرى كالحسوية والرشوة وغيرها من الممارسات التي عصفت بأحلام الشباب في الحصول على وظيفة قارة".

من جانب آخر عمقت آليات التشغيل الهشة التي قدمت كحل لأزمة البطالة وزادت من غليان الشارع، حسب تقديره. ويضيف "كشباب تونسي من خريج الجامعة أرى أنه من الأجدى تغيير آليات التشغيل في تونس والبحث عن بدائل لآليات العروض المتعارف عليها".

ويعتقد رامي أن "التشجيع على بعث المشاريع الخاصة من أنجع الحلول لحل أزمة البطالة". ويتسق رأي رامي مع رأي هشام، الذي يشير إلى ضرورة التجاء الشباب إلى مبادرات خاصة. ويلفت إلى أن "الوظيفة العمومية لم تعد تلبى طموحات أغلب الشباب أمام غلاء المعيشة، كما أن التكوين والتعليم في الجامعات لم يعد يتماشى



أمينة جبران صحافية تونسية

تونس - يصطدم طموح الشباب التونسي في إيجاد وظيفة أحلامه بعروض شغل محدودة لا تتطابق في الكثير منها مع اختصاصه الجامعي، كما يفرض قطاع الوظيفة العمومية شروطا مجحفة للانتدابات، الأمر الذي يصيب الشباب بخيبات أمل كبيرة ويعرضه للمزيد من الإحباط في ظل أزمة اقتصادية خانقة زادت حدتها مع ظهور الوباء.

وتحول البحث عن عمل إلى تجربة شاقة ومجبطة، حيث خيم شبح كورونا على الاقتصاد التونسي وزاد من ضيق أفق سوق الشغل، إضافة إلى أن السن والمهارات التي تتضمنها بعض عروض الشغل لا تتماشى ومؤهلات الخريجين من الذين طال أمد بطالتهم.

تراجع كبير تم تسجيله في عقود الشغل بالخارج بنسبة 53 في المئة بسبب تداعيات الجائحة

وعلى سبيل المثال تفرض الفحوص الطبية والاختبارات الصارمة للالتحاق بالجيش والأمن، لكن يقع رفض الكثيرين بعد جهد جهيد، وفيما يبدي الشباب تفهما في حال تعسر الحصول على وظيفة في هذا المجال لحساسيته، إلا أنه يتهم في المقابل قطاعات أخرى بالحسوية وتنفيذ انتدابات غير شفافة.

وفرص العمل محدودة في تونس في حين أن الخريجين والعاطلين بالألاف. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في تونس خلال الربع الأول من عام 2020، نحو 634.8 ألفا مقابل 623.9 ألفا خلال الربع الأخير من 2019، بنسبة بطالة تقدر بـ15.1 في المئة.

ويعمل حاملو الشهادات العليا في تونس ثلث العاطلين في تونس والبالغ عددهم أكثر من 700 ألف عاطل بحسب آخر الإحصائيات الحكومية. وبسبب آثار جائحة كورونا تتوقع الحكومة زيادة نسبة البطالة من 15 في المئة إلى أكثر من 20 في المئة.



ويحمل الخبراء المسؤولية أيضا للشباب في ظل تمسكهم بوظيفة قارة وعدم البحث عن بدائل وفرص أخرى مخرمة. وتشير درة محفوظ أستاذة علم الاجتماع لـ"العرب" إلى أن "العمل بالنسبة للشباب ينحصر فقط في قطاع الوظيفة العمومية، لكنه غير متاح للجميع، وهو ما يعني الحاجة إلى تجاوز هذا القطاع والتطلع إلى غيره".

وتفسر محفوظ شعور الشباب بخيبة الأمل لأن الوظيفة مرتبطة في ذهنه بالقطاع العام وضرورة الحصول على وظيفة في كنف دعم الدولة، في حين أن سوق الشغل اليوم يفرز أنشطة متنوعة وبإمكان الشباب النجاح فيها. وتلاحظ محفوظ توجس الشباب وتخوفه من عدم توفر ضمانات في حال اختار العمل خارج الوظيفة العمومية. وتعتقد محفوظ أن الحل في منح المؤسسات الموجودة في سوق الشغل فرصة كافية للشباب لإثبات كفاءتهم ومهاراتهم، لكنها تستبعد إمكانية تحقيق ذلك لنقائص داخل سوق الشغل في حد ذاتها. وتصفه بالقطاع المتذبذب والحائر بين مواكبة الدول ذات الاقتصاد الليبرالي أو تخنق نظام الدول التي تطبق الاقتصاد الاشتراكي.